فى اطار اهتمام عالمى بحقوق الملكية اتخذت مصر عددا من الاجراءات والتشريعات الهادفة لمسايرة هذا الاتجاه العالمى والاستفادة منه فى ذات الوقت.

وكان من نتيجة ذلك ظهور عدد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المهتمة بهذه القضية ومن بين هذه المؤسسات الجمعية المصرية لحماية الملكية الفكرية التى نظمت اخيرا ندوة علمية مهمة فى هذا الشأن.

تتمحور مناقشات الندوة حول القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية الفكرية والسياسات الوطنية فى مجال الملكية الفكرية الى جانب آثار الاتفاقات الدولية على حرية التجارة والمنافسة وتداول المعلومات.

هنا حصيلة مناقشات هذه الندوة المهمة.

قضاء متخصص لحماية الملكية الفكرية

فى بداية الندوة اكدت هدى سراج رئيس الجمعية المصرية لحماية الملكية الفكرية ان الهدف الاساسى من تنظيم هذا المؤتمر هو الاستفادة من تجارب الدول الاخرى فى تفعيل قوانين حماية الملكية الفكرية وتطبيق الاتفاقات الدولية حتى يمكن زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتنا والدخول الى الاسواق العالمية وتحدث بعد ذلك الدكتور نادر رياض نائب رئيس الجمعية فقال ان مفهوم الملكية هى انها احد الروافد المهمة فى تنظيم الدراسات الصناعية لانه يمكن للصناعات البديلة انه تكتفى باقتباس نتائج البحوث والتطوير التى تقوم بها الصناعات المتقدمة دون ان تتحمل تكاليف تلك البحوث وهذا لايرتبط فقط بالوعى وانما بوجود قوانين وتشريعات واليات لتطبيق هذه القوانين وعكس هذا يؤدى الى فوضى واحجام الاستثمارات الجديدة عن اقتحام المجال الصناعى ومثال ذلك صناعة الدواء حيث نجد ان صناع الادوية الحديثة لايرغبون فى تمويل تصنيعها فى مصر خوفا من الاقتباس فى غيبة تطبيقات ملزمة للقوانين.

مشاركة إيجابية

وعن موقع مصر فى منظومة حماية الملكية الفكرية يقول: تعد مصر من الدول التى تشارك مشاركة ايجابية وفعالة فى هذه المنظومة فالجمعية المصرية لحماية حقوق الملكية الفكرية ممثلة فى المنظمة العالمية فى جنيف حيث ان لهذه الجمعية اسهامات كثيرة فى تطوير التشريعات التى صدرت اخيرا كما اسهمت مساهمة ايجابية فى تطوير نظام تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع إلا ان مسيرة التطور مستمرة ولذلك نطالب بإنشاء قضاء متخصص لحماية حقوق الملكية الفكرية.

وعن ارتباط توفير حماية الملكية الفكرية فى مصر بزيادة الاستثمارات الخارجية اوضح ان هذا الامر يعتبر بوابة للاستثمارات الخارجية للتعامل مع السوق المصرى الذى قوامه ٧٠ مليون مستهلك ويكفى ان نعرف ان نصيب الاستثمار فى بحوث التطوير والملكية الفكرية يشكل جزءا كبيرا من اصول الشركات الاجنبية.

وعن وضع مصر اقتصاديا فى ضوء زيادة الوعى بالملكية الفكرية قال لاشك ان الاقتصاد المصرى فى المرحلة الحالية يدار برؤية ذات توجه اقتصادى حيث تسعى لاستكمال ادوات النجاح وتحقيق الانطلاق عن طريق مايسمى الوصول لمرحلة النمو الذاتى للاقتصاد الوطنى.

وقال لويس الفونسو - المقرر العام للجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية بجنيف - ان تقديم عرض لحماية الملكية الفكرية والصناعية ضرورة لدفع عملية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية من خلال وضع مجموعة من المعايير والخبرات المستفادة من الدول التى قامت بتطوير صناعتها

تصوير: نور صبيح

وابحاثها.

وفى كلمة ممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوبيو) شريف سعد الدين قال تستمد الامم قوتها من مورثها الثقافى والحضارى ويقاس مستقبلها بقدر ما تمتلكه من ملكة وقدرة على الابداع والابتكار والاصرار على حماية وتسويق نتائج العمل الابداعى فى المجالات الصناعية والعالمية والفنية والادبية ويقتضى تحويل نتائج العمل الابداعى الى موارد وأصول مادية ملموسة نظاما فعالا للملكية الفكرية . وقد شهدت السنوات الاخيرة تزايدا فى الاهتمام بالملكية الفكرية فى وضع السياسات الدولية والوطنية فى المجالات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والتجارية والتطورات فى تلك المجالات تؤثر بدورها نحو تزايد فى التعاون الدولى فى مجال الملكية الفكرية الذى لم يعد مجالا منفردا او قائما بذاته فقد اصبحت الملكية الفكرية مسألة تفرض نفسها على العلاقات التجارية الثنائية ومتعددة الاطراف واصبح لها تأثير متزايد فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

الاستثمار فى البحث والتطوير

وأوضح ان الاستغلال الامثل لنظام الملكية الفكرية لايقوم فقط من خلال توفير البيئة القانونية التى تمكن من تحقيق الحماية والانقاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية ولكنه يتطلب وفى المقام الاول وجود سياسات عامة كلية تسعى الى تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار فى اعمال البحث والتطوير وتشجيع الابداع والابتكار على المستوى الوطنى والاهتمام بالعناصر البشرية المميزة والعمل على وقف هجرة العقول وتشجيع من هاجر على العودة واعتماد قوانين تسمح بجذب وتشجيع وتحفيز الاستثمار الوطنى والوافد الى مختلف القطاعات التجارية والصناعية الواعدة فى الدولة ودفع عجلة الانتاج القادر على المنافسة فى الاسواق الداخلية والاقليمية والدولية وتشجيع الصناعات المحلية على سرعة تطبيق وتطويع وتطوير التكنولوجيا الجديدة.

وفى كلمة الدكتور صلاح البشير وزير العدل الأردنى أوضح فيها ان التطور التكنولوجى السريع جعل الملكية الفكرية تحتل دورا هاما فى عالمنا الأقتصادى حيث تظهر فى الأسواق كل يوم ابتكارات ومنتجات وعلامات تجارية جديدة والمؤسسات الصناعية خاصة الصغيرة منها والمتوسطة غالبا ماتكون مصدر تلك الإبداعات غير ان قدراتها الابداعية والابتكارية لا تستغل فى اكثر الأوقات أو تستغل جزئيا فقط حيث ان الغالبية العظمى من تلك المؤسسات الصناعية غير واعية بنظام حماية الملكية الفكرية التى فى حوزتها مشيرا إلى ان نسبة البطالة ستتضاعف خلال السنوات العشر القادمة وفى مقابل ذلك نجد عدم قدرة الأسواق على استيعاب هذه الأعداد ممايتطلب ضرورة تطبيق حقوق الملكية الفكرية حتى تتناسب مع معدلات العمالة مع مراعاة العوائق التجارية واختلاف مواد القوانين من دولة إلى أخرى. فى اطار ذلك أوضح الدكتور مايكل رايان مدير مشروع المعهد الدولى للملكية الفكرية بواشنطن ان هناك تدفقا للأفكار والتقنيات الجديدة بشكل مستمر بما يمثل ضرورة لازمة لاستمرار التنمية الاقتصادية بمعدلات مناسبة فى ظل اقتصاد عالمى يعتمد اكثر فاكثر على العلم والمعرفة وتجارة دولية تلعب فيها الابتكارات والأفكار الجديدة دورا حاسما فى ابراز الميزة النسبية والتنافسية لكل دولة وأدت التطورات السريعة والمتواصلة فى مختلف المجالات التكنولوجية وأنظمة الأتصال العالمية إلى تحول جذرى وشامل فى أنماط وأشكال المنافسة الدولية فى مجال السلع والخدمات مماترتب عليه تغير فى قواعد وشروط ومعدلات التبادل التجارى الدولى. وظهر فى الأعوام الماضية ارتباط الملكية الفكرية بمؤشرات الأداء الاقتصادى وذلك من خلال رصد تأثيرها الثابت والمباشر على كل أشكال التطور التكنولوجى الناتج عن الابداع والاختراع وتأثير الملكية الفكرية على المنافسة التجارية وعلى جذب الاستثمارات فى القطاعات الصناعية الرائدة والواعدة فى الدول بمافى ذلك قطاع الصناعات الثقافية وتأثيرها على القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى ونقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية. ومن هنا تقرر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوبيو) بأن الطاقات الابداعية فى كل الشعوب كافة وفى كل الثقافات وهى تعتبر ان الملكية الفكرية حالة طبيعية فطرت كل الشعوب عليها وتتناقلها وتتداولها مختلف الثقافات ولذلك تعمل (الوبيو) على نشر الملكية الفكرية على جميع المستويات لنشر الوعى بقيمتها ووقعها الايجابى على المجتمع من الناحية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتؤمن (الوبيو) بأن الملكية الفكرية أداة قادرة على الاسهام فى التنمية الاقتصادية فى كل الأمم وهى تعمل على مساعدة البلدان الاعضاء على رسم سياساتها الاستراتيجية بشأن الملكية الفكرية وفق احتياجاتها وظروفها وخصائصها الذاتية وذلك بهدف ضمان الانتفاع بحقوق الملكية الفكرية وتحويلها إلى ثروات اقتصادية تساهم فى اثراء حياة الافراد والارتقاء بالمجتمعات .

تحديات التكنولوجيا

وأوضح الدكتور عمرو عزت سلامة - وزير

قضاء متخصص لحماية الملكية الفكرية

التعليم العالى والدولة لشئون البحث العلمى .. أنه أصبح لزاما على الدول النامية ومنها مصر مواجهة تحديات هذا القرن والتحدى الحقيقى الذى يواجهنا الآن هو الدخول بمصر إلى حضارة التكنولوجيا المتقدمة والتى أصبحت العامل الحاسم فى تقدم الأمم والشعوب وتتمثل تلك التكنولوجيا فى الجمع فى ان واحد بين العلم والتطبيق والتوظيف والابداع المعرفى فى جميع مجالات التكنولوجيا فقد أصبح العالم قرية واحدة البقاء فيها للأكثر تطورا والاكثر انتاجية ..

ولاشك ان العبء الأكبر فى مواجهة تلك التحديات يتمثل أساسا فى التطور التكنولوجى الذى يرتكز على إبداعات وابتكارات الأفراد ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة ثم محاولة استيعابها وتطويعها مع الظروف المحلية ..

ومن هنا يحظى كلا العنصرين باهتمام مكثف من الدولة كبداية نحو تحقيق التحرر من التبعية التكنولوجية معتمدة فى ذلك على مبدأ الجمع بين التكنولوجيا المستوردة والتكنولوجيا المولدة بالقدرات الوطنية فى مزيج تغير مكوناته مع الوقت تصاعديا فى الاتجاه المواتى لصالح التكنولوجيا المولدة بالقدرات الوطنية ومن هذا المنطلق تتضح أهمية رعاية وحماية الحقوق الخاصة لتملك المشروع لكل صاحب ابتكار أو اختراع حيث يمثل ذلك الركيزة الأساسية لتفجير الطاقات الابتكارية والسمو بها مما يؤدى إلى احداث قفزات اقتصادية وتنموية هائلة تؤدى إلى تنمية الموارد والارتقاء بمستوى المعيشة مما يحدث حلولا جذرية لمشاكل أساسية تعوق تقدم الأمم ورخائها.

وعن السياسات الوطنية بشأن الأبتكار قال الدكتور فوزى الرفاعى رئيس اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ان هناك اقرارا متزايدا بان الملكية الفكرية أصبحت اليوم من الأصول القيمة ان لم تكن أكثرها قيمة فى المعاملات التجارية سواء تعلق الأمر بعقود التراخيص أو اتفاقيات التصنيع أو الشراء أو التوزيع أو حالات الأندماج وغالبا ماتكون تراخيص استعمال البراءات والمواد المشمولة بحق المؤلف والعلاقات التجارية المعترفة بنقل المهارات فى شكل تدريب وصارت عنصرا تتزايد أهميته فى تلك المعاملات وهناك تقرير أصدرته شركة برايس واترهاوس كوبرز عام ١٩٩٩ يؤكد ان قيمة السوق العالمية لتراخيص الملكية الفكرية تجاوزت مائه مليار دولار ويدل ذلك على أهمية أصول الملكية الفكرية فى اقتصاد اليوم.

واوضح .. ان دعم المبتكرين والمخترعين يعتبر استثمارا يعود على المجتمع كله ومن هذا المنطلق تتبنى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا دعم البحوث والابتكارات والاختراعات المتميزة وايضا الأفكار التى يمكن ان تتحول إلى مشروعات تكنولوجية وبالتالى صدر قرار بإنشاء جهاز تنمية الابتكار والاختراع التابع لقطاع التنمية التكنولوجية بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

وعن دور الملكية الفكرية فى تحديث الصناعة من أجل رفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية أكد السفير محمد دغش مستشار الوزير للعلاقات الدولية بوزارة التجارة الخارجية والصناعية ورقة عمل أوضح فيها بعض المشاكل التى تواجه المؤسسات الصناعية فى مصر لاستخدام عناصر الملكية الفكرية منها عدد وحجم واختلاف نوعية المؤسسات الصناعية بالاضافة إلى ان الكثير منها يعمل فى اطار غير شرعى ، عدم كفاية التنسيق بين الهيئات التى تخدم هذه المؤسسات ، عدم استطاعة المؤسسات تسويق ابتكاراتها وعناصر الملكية الفكرية بصفة عامة لانها غير متأكدة من استحواذها لتلك العناصر بالاضافة إلى جهلها بإمكانية تسويقها وعدم درايتها بمن له الحق فى نقل أحد عناصر الملكية الفكرية لطرف آخر.

مشيرا إلى ضرورة توافر شروط لتطبيق سياسة ملكية فكرية منها : ان أى محاولة من أجل تشجيع استخدام عناصر الملكية الفكرية يجب ان تكون مسبوقة بمعرفة جدوى العائد من هذا التطبيق ، تحسين البنية التحتية والخدمات المساعدة والعمالة المدربة من أجل تسهيل استخدام أى من عناصر الملكية الفكرية ، ورفع مستوى التعليم والقياسات وتحديد العلامات والتفتيش من أجل ايجاد سوق على استعداد لشراء السلعة المحسنة نتيجة تطبيق أحد عناصر الملكية الفكرية..

متابعة : هبة سعيد

توصيات الندوة

اوصت الندوة بمجموعة من التوصيات حتى يمكن ان تكون الملكية الفكرية أداة للنمو الاقتصادى ومنها توعية المؤسسات الصناعية عن طريق تنظيم الندوات وورش العمل واستخدام وسائل الاعلام من أجل تعريف المؤسسات الصناعية بحقوق الملكية الفكرية مع توضيح العائد المالى الناتج عن احترام تلك الحقوق وإبراز أهمية دور الابتكارات والاختراعات كعامل دفع التنمية.

- إنشاء شبكة معلومات وطنية عن الملكية الفكرية لمد المؤسسات الصناعية بكل البيانات التى تحتاجها..

- إمداد المؤسسات الصناعية بالمساعدات الفنية والقانونية من أجل معرفة عناصر الملكية الفكرية التى فى حوزتها وكيفية استغلالها وتحسين وترشيد طرق الانتاج مع خفض الوقت الضائع فى إعداد اجراءات التسجيل ومساعدتها فى الحصول على المعلومات التقنية فى براءات الاختراع بالتعرف على عناصر الملكية الفكرية وكيفية حمايتها

- إعداد دراسات ميدانية عن بعض الأمثلة الناجحة من المؤسسات الصناعية التى قامت بتطبيق عناصر الملكية الفكرية ومقارنتها بمؤسسات أخرى لم تستخدم تلك العناصر

- تشجيع انشاء اتحادات أهلية فى مجال الملكية الفكرية ومدها بالاستشارات القانونية والمساعدات الفنية والتعريف بالمبتكرين والمخترعين من خلال تنظيم المسابقات مع منحهم جوائز تشجيعية.

- التوفيق بين سياسة الملكية الفكرية والسياسات الأخرى وذلك عن طريق توفير المساعدات التقنية والقانونية للمؤسسات الصناعية العاملة فى مجال التصدير للتأكد من أن عناصر الملكية الفكرية التى فى حيازتها محمية فى الأسواق التى تصدر لها..

- التنسيق مع المؤسسات الحكومية الأخرى والجمعيات الأهلية فى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ، إعداد حملة لتوعية وتشجيع البنوك والمؤسسات التمويلية للأخذ فى الاعتبار حقوق الملكية الفكرية عند اتخاذ قراراتهم من أجل تمويل المشروعات الاستثمارية وذلك عن طريق ادخال عناصر الملكية الفكرية التى فى حوزة المؤسسة الصناعية ضمن عملية تقييم أصول تلك المؤسسة.

- حل المنازعات الخاصة بالملكية الفكرية وذلك عن طريق تدريب بعض رجال القضاء علي كيفية الفصل فى تلك المنازعات على أمل التوصل فيما بعد إلى انشاء محاكم متخصصة للنظر فى تلك الدعاوى ، ايضا أهمية دور القطاع الخاص والمؤسسات الصناعية فى تشجيع وتمويل عمليات البحث العلمى من أجل ايجاد حلول عملية وفعالة للمشاكل التقنية التى تواجه تلك الصناعات ..

- ضرورة الاهتمام بتسجيل العلامة التجارية والنماذج الصناعية والعمل على حمايتها فى الأسواق التى تسعى للتصدير اليها حتى تكتسب عن جدارة موقعامتميزا سواء فى الأسواق المحلية أو العالمية.